



لن يكون النظام السياسي الجديد طوباوياً (مثالياً) إلا أنه سيكون نظاماً أكثر حرية بأضعاف مضاعفة من النظام الحالي القمعي، نظاماً ديمقراطياً يسمح لكم بأن تعملوا شيئاً فشيئاً على تحسينه بشكل متواصل وجعل البلد منيعاً عصياً على أي استبداد مستقبلي.
من نصائح جين شارب للسوريين

النضال من أجل :

- * رفع الاضطهاد القومي عن كاهل الشعب الكردي في سوريا .
- * الحريات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان .
- * الحقوق القومية المشروعة لشعبنا الكردي في إطار وحدة البلاد.



YEKİTİ

الوحدة

الجريدة المركزية لحزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا (يكي تي) - العدد (٢٢٨) تموز ٢٠١٢م - ٢٦٢٤ ك - الثمن ٢٥ ل س

اجتماعات ومؤتمرات ... والدم السوري ينزف

عنه في اليوم التالي قراراً بتمديد مهمة بعثة المراقبين ٣٠ يوماً، وقرر الأمين العام بان كي مون سحب نصف عددهم ، مما بيّن مدى إحباط وعجز كي مون وأنان عن إيجاد مخرج لتنفيذ خطته وقد يعلنان عن فشلها قريباً .

من جهةٍ أخرى عُقد بمدينة باريس مؤتمر أصدقاء سوريا في السادس من تموز الجاري وهو الثالث من نوعه ولم يتوصل إلى اتخاذ قرار مؤثر يحدث تحولاً في الوضع بل جاءت توصياته في إطار مناقشات وإجراءات لا تتناسب مستوى التضحيات التي تقدمها الثورة السورية ، رغم الحضور الدولي والعربي الضخم وذات النقل الأكبر في العالم.

وحيث تستمر الدعوات لعقد الاجتماعات والمؤتمرات أصبحت سوريا مسرحاً للتجاذبات والصراعات الإقليمية والدولية ومجالاً لتصفية حسابات بين جهات مختلفة دون أي اكتراث بحجم الدم السوري المهودر وحجم المآسي الفظيعة في ظل الدعم الروسي والإيراني اللامحدود للنظام مادياً ولوجستياً وعسكرياً وسياسياً ودبلوماسياً.

وإذا كانت الثورة قد أُجبرت على الانزياح نحو التسلح والعسكرة وتوسّعت رقعة العمليات المسلحة ضد قوات النظام وميليشياته ، فهي توحى بمخاطر جمة في ظل تفوق النظام بالقدرات العسكرية ونوعيتها وتماديه في القتل والعنف ، وكذلك تنوع التشكيلات المسلحة المناوئة له وارتباكها في التكتيكات ووضوح الرؤية ، وهذا يفسر رأي الكثير من المراقبين بأن الصراع العسكري لن يحسم في أمْد قريب ، إلا إذا وقعت مفاجأة

باتت مشاهد القتل والتدمير والنزوح من يوميات حياة الشعب السوري، تقشعر لها الأبدان ويندى لها جبين البشرية ، وارتفعت سخونة الأحداث مع حرّ شهر تموز دون أن تستطيع مساعي كوفي أنان تخفيف وطأتها أو زرع بذرة أملٍ في وضع حدٍ لمأسينا وآلامنا ، بل العكس، فمنذ توقيع النظام على مبادرة أنان ومجيء بعثة المراقبين الدوليين تضاعفت أعداد الضحايا من قتلى وجرحى، وتفاقم النزوح البشري الداخلي والخارجي بمئات الآلاف من المواطنين نساءً ورجالاً، شيوخاً وأطفالاً ، لنرى قرى وبلدات ومدناً منكوبة، لتشكل أزمة إنسانية كبيرة ستفرز تشوهات اجتماعية وأزمات جمة في الحال والمستقبل ، إضافة إلى تزايد وتوسع العنف المسلح وارتكاب المجازر الجماعية من قبل قوات النظام وتأجج الصراع الطائفي في بعض المناطق تنذر بحرب أهلية قد لا تنتهي مع سقوط النظام الذي أجاد لغة المراوغة والالتفاف والتفريق التي أصبحت مكشوفة ومفضوحة، وهو المسؤول الأول عن كل ما جرى ميدانياً وسياسياً وقانونياً.

أراد كوفي أنان إعطاء دفع لخطته وتوجت محاولاته بانعقاد مؤتمر جنيف بحضور دولي وعربي تحت مسمى "مجموعة الاتصال لأجل سوريا " في ٣٠ حزيران المنصرم صدر عنه بيانٌ ختامي تضمن تصوراً لعملية انتقال السلطة، اختلفت حوله تفسيرات واجتهادات كل من روسيا والصين من جهة ، والدول الغربية وغيرها من جهة أخرى، كما فشل مجلس الأمن الدولي بسبب الفيتو الروسي والصيني في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٢/٧/١٩ في اتخاذ قرار يضع خطة أنان تحت الفصل السابع وقد يجبر النظام على تنفيذها بشكل من الأشكال ، واتخذ بدلا

التحديات
والمخاوف
١٢/...

مجزرة
التريمسة
١٠/...

إعلان
هولبر
٨/...

مؤتمر
القاهرة
٤/...

الكرد ودورهم
في الثورة
٢/...

الرد جاء سلبياً من بعض الشخصيات المعارضة بأقوال مستنقزة لمشاعر الكرد وبمنطق الشك وعدم الثقة ، وكذلك أطلق السيد أردوغان ووزير خارجيته تصريحات عدائية صاخبة وبلغت التهديد والوعيد ليست في صالح بلدينا بل تزيد من المخاطر والاحتقانات ، وذلك على خلفية تضخيم وجود (تشكيلات مسلحة) تابعة لـ PKK واستيلائها على المناطق الكردية رغم وجود بعض السلطات الأمنية في أغلبها، وبناءً على معلومات خاطئة ومفككة ودون إجراء أي حوار أو استفسار حول حقيقة الأمور والوقائع من الحركة السياسية الكردية التي لها مصداقيتها التاريخية وشفافيتها في العمل والنضال .

لقد تعددت الاجتماعات والمؤتمرات والخطابات المنمقة والوضع يتدهور على نحو متسارع وتتكبد سوريا خسائر كبيرة وتعمق في جسدها الجراح.

الكرد ودورهم في

الثورة السورية السلمية

منذ انطلاقتها في الخامس عشر من آذار ٢٠١١، شارك الكرد في الانتفاضة السلمية المطالبة بالحرية والكرامة، حيث تواجد نيفاً من الطلبة الكرد في مظاهرة الجامع الأموي الكبير بدمشق إلى جانب إخوانهم من القوميات الأخرى ورددت الحناجر معاً بصوت واحد: واحد واحد واحد الشعب السوري واحد.. وغير ذلك من الشعارات الوطنية. منذ ذلك الحين وإلى يومنا هذا، لم تتوقف الاحتجاجات التي شاركت فيها مختلف القوى السياسية والمجتمعية والشبابية يوماً واحداً في المناطق الكردية حاملة رايات الثورة بالتنسيق مع قوى الثورة السورية على الرغم من المحاولات اليائسة للسلطة لتحييد الكرد والإيحاء بتقديم الكثير من الإجراءات، كما تعرض المناضلون الكرد أسوة بغيرهم من أبناء هذا الوطن إلى صنوف من القمع والتنكيل، ودفع شعبنا شهداء من القادة السياسيين البارزين من أمثال الشهيد مشعل تمو ونصر الدين برهك والدكتور شيرزاد وجوان قطنه وغيرهم... عدا عن مئات الشهداء من الجنود الذين رفضوا إطلاق النار على أهلهم من المواطنين العزل المطالبين بالحرية والكرامة.

اليوم، وقد مرت قرابة الـ ١٧ شهراً على انطلاقة الثورة التي مرت بمراحل مختلفة وأخيراً نزحت نحو العسكرة وحمل السلاح رداً على القتل والعنف الممنهج الذي مارسه ميليشيات وقوات النظام الذي لم يصغ إلى البيانات والنداءات التي ←

تغير معطيات المعادلة السورية كالتفجير الذي استهدف خلية إدارة الأزمة في مكتب الأمن القومي بقلب العاصمة دمشق .

وعقدت أغلب أطراف المعارضة السورية مؤتمراً شاملاً بداية هذا الشهر في القاهرة برعاية الجامعة العربية توصل إلى اعتماد وثيقتي (العهد الوطني ، الرؤية السياسية المشتركة لملاحم المرحلة الانتقالية) ولم يستطع تشكيل هيئة أو لجنة ما مشتركة، كما انسحبت منه معظم الوفود الكردية بسبب تغيير تعبير " الشعب الكردي " في الورقة التي اتفقت عليها اللجنة التحضيرية وذلك بغية الالتفاف حول مسألة الاعتراف الدستوري بالشعب الكردي في سوريا كمكون أساسي من مكوناته يعيش على أرضه التاريخية . ولم تمض فترة طويلة حتى عادت المعارضة في الخارج خاصة إلى خلافاتها واختلافاتها المزممة ، لا إلى التوافق والتفاهم والترفع عن المهاترات .

في هذه الأثناء وبجهود مشكورة من الأخ مسعود بارزاني رئيس إقليم كردستان العراق وتأييد قيادات الاتحاد الوطني الكردستاني ومباركة معظم الفصائل السياسية الكردستانية - العراق ، تركيا ، إيران - تم الاتفاق على إعلان هولير بين (المجلس الوطني الكردي في سوريا ومجلس الشعب لغربي كردستان) بعد أن توفرت لديهما الإرادة والنية على ذلك وتعززت أجواء الثقة والأخوة ، وكذلك تفهماً لدقة ظروف المرحلة وتعقيداتها وضرورات وحدة الشعب الكردي وحركته السياسية والشبابية لأجل صون مصالحه والعمل على تحقيق أهدافه القومية والوطنية الديمقراطية والإنسانية المشروعة . حيث تشكلت الهيئة الكردية العليا المنشودة من المجلسين وحظيت بتأييد جماهيري شعبي من مختلف شرائح شعبنا وتوجهاتها تمثل في الخروج بتظاهرات عارمة يوم ٢٩ تموز عمّت معظم مناطق التواجد الكردي تحت اسم(الهيئة الكردية العليا تمثلنا).

فالهيئة الكردية تلك تُعدّ خطوة هامة تخدم وحدة الشعب السوري وأهداف ثورته وتسعى لحماية السلم الأهلي في المناطق الكردية مع شركائنا من الأخوة العرب والسريان والكلدواشوريين وغيرهم ، وتؤكد على سلمية الحراك الثوري فيها، والتي بقيت بمنأى عن مظاهر العنف والصراع المسلح بفضل الحكمة السياسية التي تبلورت لدى حركتها وثقافة اللاعنف والتسامح وقبول الآخر المترسخة في أذهان وعقول أبناء شعبنا ، والخصوصية القومية والجيوسياسية والتاريخية التي تتمتع بها . وذلك بالتلازم مع المشاركة في الثورة السورية وتحمل أعباء الاستحقاقات الوطنية والتأكيد على أن مكان حلّ القضية الكردية هو العاصمة دمشق في إطار وحدة البلاد، لما تتميز بأبعادٍ وطنية بامتياز، وأن وحدة الشعب الكردي وحركته ونضالاته اليومية ليست موجهة ضد مصالح ووحدة سوريا أو ضد وحدة أراضي وأمن ومصالح أي بلدٍ مجاور بأي شكل من الأشكال ، بل تأتي ضد الاستبداد والظلم ولأجل المساهمة في تحقيق الديمقراطية والعدالة والاحترام المتبادل بين دول المنطقة وشعوبها . لكن

بلدان ترزح تحت نير سيطرتيهما كالشيشان والتيبب وغيرها من العوامل .

في الجانب الكردي، فقد استطاعت الأحزاب الوطنية الكردية والفعاليات الثقافية والاجتماعية والشبابية بتاريخ ٢٤/٠٧/٢٠١٢ من الانضواء تحت مظلة سياسية سميت بـ (الهيئة الكردية العليا) التي تشكلت مناصفة بين المجلس الوطني الكردي ومجلس غرب كردستان، تقوم بتمثيل الشعب الكردي في سوريا وتقوم نضاله، وتم تشكيل لجان عليا متخصصة، وقد حظيت تلك الخطوة بمباركة أبناء شعبنا، عبّر عنها بمظاهرات حاشدة يوم الأحد ٢٩/٠٧/٢٠١٢ في معظم مناطق التواجد الكردي حيث شارك فيها مئات الآلاف من أبناء شعبنا تأييداً لوحدة الصف والعمل على توحيد الخطاب.

إن الواجب الوطني يملي على جميع القوى الوطنية السورية أن تتصدى اليوم لمسؤولياتها التاريخية وتترفع أطرافها عن الأنانية الحزبية وفرض أجنداتها وأرائها على الآخرين، وتتجنب العقليّة العسكرية في اتخاذ القرارات المصيرية، لأن أنظار السوريين صغاراً وكباراً تتجه اليوم نحوهم وتنتظر منهم الاتفاق على ماهية سوريا المستقبل والخروج الآمن من هذه المحنة التي تطحن برحاها أرواح مئات المواطنين كل يوم، ويترتب عليها أخذ الحيطة والحذر من محاولات إقحام الجيش في السياسة، فالجيش يجب أن يكون وطنياً تتلخص مهمته في الدفاع عن حدود الوطن وسيادته من الأخطار الخارجية ويتوجه بأوامر حكومة مدنية شرعية. كما ينبغي على هذه القوى عدم الوقوع في شرك بعض الجهات الإقليمية التي تحاول زرع بذور الشك والريبة حيال الكرد في سوريا وإيهام الرأي العام بروايات مفبركة عن الانفصال وإقامة دولة كردية شمال سوريا، فقد أكد الأكراد بأنهم يطالبون بتثبيت وجودهم في الدستور والإقرار بحقوقهم القومية المشروعة وفقاً للعهد والمواثيق الدولية وفي إطار وحدة البلاد، نهراً جهاً وليس لديهم ما يخفونه، وإن إثارة مثل هذه المخاوف وذرف دموع التماسيح على وحدة التراب والأرض السورية تقف وراءها سياسات مشبوهة تبغي تأليب الرأي العام ضد الكرد والنيل ←



صدرت من مختلف القوى السياسية الوطنية ومنها حركتنا الوطنية الكردية التي طالبت بإيجاد حل سياسي للأزمة السورية من البدايات قبل استفحالها، واعتمد الحلّ الأمني عبر ممارسة لغة القتل والتدمير وعدم الاعتراف بالحقيقة والواقع، ظناً منه بأن ذلك سوف ينهي الانتفاضة الجماهيرية وتعود الأمور كما كانت قبل منتصف آذار. اليوم، وقد وصل عدد شهداء الثورة إلى ما يزيد عن الـ ٢٢ ألف شهيد وعشرات آلاف الجرحى والمعتقلين وما يقارب المليونين من النازحين عن ديارهم داخل البلاد وخارجها عدا عن تدمير البنية التحتية في العديد من المدن السورية المنتفضة كحمص وحماه ودرعا وريف دمشق وريف حلب... وما تتعرض له مدينة حلب هذه الأيام من حصار عسكري وقصف عشوائي... كل ذلك، ولا يزال النظام يحاول إيهام الرأي العام بأن سوريا تتعرض لمؤامرة كونية (!!)- أدواتها أنظمة عربية وإقليمية، ويصرُّ على السير في حله الأمني - العسكري الذي أوصل البلاد إلى حالة من الوضع الاقتصادي المزري والأمني شبه المنفلت، كل ذلك بهدف البقاء في سدة الحكم رغماً عن أنف الشعب الذي قررّ انتزاع حريته وكرامته من يرائث الظلم والاستبداد.

كان قرار هيئة الأمم المتحدة القاضي بإيجاد حل سياسي للقضية السورية واعتماد خطة السيد كوفي أنان ذات النقاط الست قراراً سليماً في الاتجاه الصحيح وحظي بموافقة المعارضة الوطنية السورية والكردية أيضاً، إلا أن تعنت النظام وعدم الامتثال لتنفيذ بنوده التي كانت تقضي في أولها وقف العنف من جانب النظام وإعادة القوات العسكرية وآلياتها إلى ثكناتها، إلا أنّ ازدياد وتيرة العنف والقتل وارتكاب المجازر، أدى إلى فشل تلك المهمة وموتها على الرغم من تمديد فترة وجود مراقبي الأمم المتحدة شهراً آخر.

يبدو واضحاً للعيان بأن سوريا قد تحولت اليوم إلى ساحة لتصفية الحسابات بين القوى الكبرى من جهة وتقاسم مناطق النفوذ بينها، وكذلك بين الدول الإقليمية الباحثة عن أدوار لتحقيق مصالحها الخاصة وحماية أمنها القومي، فقد أشهرت كل من روسيا والصين بطاقة الفيتو ثلاث مرات متتالية في وجه قرار دولي يحمل صبغة التهديد للنظام السوري، مما شجع على استمرار العنف بحق المدنيين، وتسعيان إلى ابتزاز المجتمع الدولي للحصول على مناطق نفوذ وتحقيق مصالح اقتصادية وانتهاز الفرصة للسعي إلى إعادة القطب الثاني للعالم بزعامة روسيا الاتحادية عبر بوابة الأزمة السورية، وكذلك رداً على مشروع الدرع الصاروخي الذي نُصب في منطقة ملاتيا بتركيا، إضافة إلى هاجسهما من انتقال عدوى الثورات إلى

وجاء في وثيقة العهد الوطني بخصوص الكرد في سوريا :

" تقرّ الدولة السوريّة بوجود قومية كردية ضمن أبنائها، وبهويّتها وبحقوقها القوميّة المشروعة وفق العهود والمواثيق الدوليّة ضمن إطار وحدة الوطن السوري. وتعتبر القومية الكردية في سورية جزءاً أصيلاً من الشعب السوري. كما تقرّ الدولة بوجود وهويّة وحقوق قوميّة مماثلة للقوميتين السريانية الأشورية والتركمانية السوريتين وتعتبران جزءاً أصيلاً من المجتمع السوري."

حيث تم تعديل النص الذي اعتمده اللجنة التحضيرية من " الشعب الكردي " إلى " القومية الكردية " أي رفض الاعتراف بالأكراد في سوريا كشعب يعيش على أرضه التاريخية ، وذلك بعد تتصل فصائل معارضة رئيسية من وعودها وألعيب آخرين، سوريين وغيرهم ، مما دفع الوفود الكردية لإعلان انسحابها من المؤتمر احتجاجاً على هذا الموقف ، وشكل ذلك إحباطاً لمشاعر الأكراد الذين شاركوا في الثورة منذ أيامها الأولى ويعارضون النظام منذ عقود ويضجون لأجل سوريا باستمرار .

كما لم تستطع المعارضة الاتفاق في المؤتمر على تشكيل أية هيئة أو لجنة مشتركة أو هيكلية لتمثل الشعب والثورة السورية وتعمل على قيادتها وتتهيأ لقيادة المرحلة الانتقالية بعد سقوط النظام، على خلفية تمسك أطراف أساسية بأجنداتها وامتيازاتها وتوجهاتها الخاصة .

وتعقيباً على نتائج المؤتمر جاء في بيان أصدره مكتب الأمانة العامة للمجلس الوطني الكردي في سوريا بتاريخ ٢٠١٢/٧/٤ :

" إن المجلس الوطني الكردي في سوريا و في اجتماعه الموسع الأخير أقر البرنامج السياسي المرهلي الذي أبدأ فيه مرونة و ترك مساحة للحوار مع قوى المعارضة الوطنية السورية و ذلك لإيجاد أرضية للفاهم معها بغية إنجاح أي مسعى لتوحيد صفوف المعارضة، إلا انه و للأسف الشديد فإن ما حدث في مؤتمر القاهرة من جانب بعض قوى المعارضة يعتبر استمراراً لتلك العقلية الإقصائية التي مارسها حزب البعث خلال العقود المنصرمة، من خلال تتصل هذه القوى من الاعتراف الدستوري بالشعب الكردي و هويته القومية و تأمين حقوقه القومية المشروعة وفقاً للأعراف و المواثيق الدولية ، و هذا يعتبر موضع استهجان من جانب المجلس الوطني الكردي في سوريا.

من الوحدة الوطنية التي ترتكز عليها بنيران سوريا المستقبل، وعلينا جميعاً أن نسعى للعمل على إشاعة الثقة المتبادلة التي هي أساس الشراكة الوطنية من أجل بناء سوريا دولة مدنية ديمقراطية تعددية لامركزية حرة، تتمتع فيها كل المكونات السورية بالحرية والكرامة والحقوق المتساوية.

مؤتمر القاهرة ... اتفاق وتعثر



بعد خمسة عشر شهراً ونصف من عمر الثورة في سوريا والتجاذبات والتقلبات بين أطراف المعارضة وعقد اجتماعات ومؤتمرات مختلفة وعديدة لاتخلو من تدخلات وأجندات خاصة وبتوجهات وأفعال لم تكن بمستوى الثورة والتضحيات التي قُدمت من أجلها ، وبجهود عربية ودولية ، التأمّت المعارضة السورية بمختلف أطيافها لتعقد مؤتمراً برعاية الجامعة العربية في العاصمة المصرية القاهرة يومي ٢-٣ /٧/٢٠١٢ شارك فيه وزراء خارجية كل من العراق (رئاسة القمة العربية)، وقطر (رئاسة اللجنة الوزارية العربية المعنية بالوضع في سوريا)، والكويت (رئاسة الدورة الحالية لمجلس الجامعة الوزاري) ومصر بصفتها الدولة المضيفة للمؤتمر، وتركيا، وفرنسا، وتونس ، ونائب المبعوث المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. وقد ركزت كلماتهم على مسؤولية الحكومة السورية عن دوامة العنف وما يجري من عمليات القتل والتدمير وغيرها من انتهاكات لحقوق الإنسان ، وعلى الوقوف إلى جانب الشعب السوري ومطالبه الديمقراطية المشروعة وخياراته في تقرير مصيره ، ولفت الانتباه ما جاء في كلمة هوشيار زيباري وزير خارجية العراق من عبارات بصدد النظام السوري وما يتعرض له الشعب .

حضر المؤتمر ما يقارب ٣٠٠ شخصية تمثل كافة الأطراف منها المجلس الوطني الكردي والمجلس الوطني السوري وهيئة التنسيق الوطنية والحراك الثوري ، من الداخل والخارج ، وبعد نقاشات مستفيضة وحامية ، توصل المؤتمر إلى إقرار وثيقتي (العهد الوطني ، الرؤية السياسية المشتركة لملاحم المرحلة الانتقالية) بعد إجراء تعديلات على النسخة التي اعتمدها اللجنة التحضيرية التي تشكلت في استانبول من بين الكتل الأساسية للمعارضة .

رغم حضور الجزء الأكبر والأقوى من المجتمع الدولي والوعود التي يطلقونها إلا أن الشعب السوري بكل أطيافه بات يدرك تماماً أن تلك المؤتمرات وأمثالها من الاجتماعات الدولية لا ترتقي إلى مستوى تضحياتها أو إلى فعل مؤثر تحدث نقلة نوعية في الوضع السوري ، بل أنها تزرع تحت تأثيرات التجاذبات والصراعات الإقليمية والدولية.



الفيديو

الروسي الصيني ...

مرة أخرى

بعد نقاشات طويلة في مجلس الأمن الدولي عُقد بتاريخ ٢٠١٢/٧/١٩ جلسة للتصويت على مشروع قرار يتضمن وضع خطة كوفي أنان بشأن سوريا تحت الفصل السابع ، وقد فشل المجلس في اعتماد القرار بسبب الفيتو الروسي الصيني المزدوج ، أو في اتخاذ أي قرار آخر جدي ومؤثر يضع سوريا في بداية سكة حلٍّ لأزمته المركبة المستقلة، وبالتالي لازال المجتمع الدولي عاجزاً عن إجبار النظام السوري لتنفيذ خطة أنان، باعتباره المسؤول الأول القادر على ذلك . يبدو أن التعنت الروسي مستمر بالوقوف إلى جانب نظام الأسد في كافة المجالات الدبلوماسية والسياسية والعسكرية وغيرها .

وقد أعربت بقية الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن عن خيبة أملها من الموقف الروسي وحثها على مسؤولية فشل المجلس عن أداء

كما إن المجلس الوطني الكردي في سوريا يؤكد على موقفه الثابت بضرورة وحدة قوى المعارضة في هذه المرحلة الدقيقة و الحرجة التي تمر بها بلادنا سوريا ، و يؤكد أيضاً على أنه لن يتنازل عن التطلعات القومية المشروعة للشعب الكردي في إطار سورية ديمقراطية متعددة القوميات ينعم فيها جميع السوريين بحقوقهم دون استثناء أو تمييز."

إذا مؤتمر القاهرة هو الأول من حيث حجم الحضور وشموله والرعاية العربية الجامعة له ، تم فيه تحديد توجهات وقضايا أساسية مشتركة ، لكنه تعثر في الاتفاق على أمور عديدة أخرى ، فلم يكن على مستوى طموحات وآمال الشعب السوري الثائر .

مؤتمر أصدقاء سوريا في باريس

مطالبات لاترقى إلى مستوى الفعل المؤثر



مؤتمر باريس لأصدقاء سوريا هو الثالث من نوعه بعد مؤتمري تونس واستانبول ، حيث كان في ضيافة الدبلوماسية الفرنسية وإدارتها يوم الجمعة ٦ تموز ٢٠١٢ حضرته ما يقارب مئة دولة عربية وأجنبية والجامعة العربية والمجلس الوطني السوري وبمقاطعة كل من روسيا والصين . بدأ بكلمة من الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند الذي أعرب عن أمله في أن يشجع المؤتمر مجلس الأمن الدولي على التحرك لممارسة ضغوط على دمشق ، وأضاف أن حصيلة ضحايا أعمال العنف في سوريا "رهيبية ولا يمكن للضمير الإنساني أن يتحملها"، داعياً الأمم المتحدة إلى "اتخاذ إجراءات بأسرع ما يمكن لدعم خطة الخروج من الأزمة" التي قدمها كوفي أنان .

وتتالت الكلمات والمداخلات التي لم تخلُ من العواطف والمواقف الإنسانية تجاه الشعب السوري وما يمرّ به من محن وظروف قاسية .

وصدر في الختام بيانٌ دعا فيه مؤتمر أصدقاء سوريا إلى رحيل الرئيس بشار الأسد وزيادة المساعدات إلى المعارضة ودعم الدول التي تأوي اللاجئين السوريين ، وطالب مجلس الأمن الدولي باتخاذ قرار حول سوريا تحت الفصل السابع، فيما أعلن عن عقد المؤتمر المقبل في المغرب .

كذلك تعهد المشاركون في المؤتمر بـ " دعم جهود الشعب السوري والأسرة الدولية لجمع الأدلة التي ستسمح في الوقت المناسب بالمطالبة بمحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات الخطيرة والمنهجية لحقوق الإنسان على نطاق واسع وخصوصاً الانتهاكات التي ترقى إلى مستوى جرائم ضد الإنسانية " .

وحثي المجتمعون ضحايا القمع الذي يمارسه النظام وأدانوا استخدامه المستمر المتصاعد للقوة والأسلحة الثقيلة وقصفه للمناطق الأهلة بالسكان، وأشاروا إلى ضرورة تنفيذ واستمرار العقوبات على النظام وتشديدها .

مجلس الجامعة العربية يدعو إلى

تنحي الأسد عن السلطة



بتشكيل قوات حفظ سلام عربية أممية مشتركة للإشراف على تنفيذ وقف إطلاق النار والطلب إلى الأمين العام للجامعة تسمية مبعوث خاص لمتابعة العملية السياسية المقترحة في إطار المبادرة العربية المشار إليها أنفاً والصادرة بموجب قرار المجلس رقم ٧٤٤٤ د.ع.م بتاريخ ٢٠١٢/١/٢٢،
- واستناداً إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وخاصة قراري مجلس الأمن رقم ٢٠٤٢ (٢٠١٢) ورقم ٢٠٤٣ (٢٠١٢) ورقم ٢٠٥٩ (٢٠١٢) وما تضمنه البيان الختامي الصادر عن اجتماع مجموعة العمل الدولية من أجل سورية في جنيف بتاريخ ٢٠١٢/٦/٣٠ والذي طالب بالوقف الفوري للعنف بكافة أشكاله وطرح مبادئ وخطوط توجيهية للقيام بعملية انتقالية سياسية بقيادة سورية،
- وإذ يشيد بمؤتمرات أصدقاء الشعب السوري التي انعقدت في كل من تونس وتركيا وفرنسا، والتطلع إلى مؤتمره الرابع بالمغرب،
- وبعد أن رحب المجلس بنتائج مؤتمر المعارضة السورية الذي انعقد بالقاهرة يومي ٢ و٣/٧/٢٠١٢ تحت رعاية جامعة الدول العربية، وبجهود الأمين العام مع كافة أطراف المعارضة لبلورة موقف توافقي يتضمن جملة العناصر المطلوبة للخروج من الأزمة بما في ذلك عملية انتقال السلطة وتحقيق المطالب المشروعة للشعب السوري،
- وإذ يؤكد المجلس التزامه بسيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها،
- وفي ضوء المناقشات التي جرت والأفكار التي طرحت لمواجهة الموقف الخطير الذي تمر به سورية وما يمثله من تهديد للسلم والأمن في المنطقة،

دوره وأنها ستدفع ثمن موقفها المتشدد إلى جانب النظام ، وكذلك أعرب الأمين العام بان كي مون عن إحباطه لفشل المجلس اتخاذ قرار حول الوضع في سوريا ، وأضاف " إن الوضع خطير وخرج ، فالمجتمع الدولي لديه مسؤولية في حماية الشعب السوري ومن الواضح أن الحكومة السورية فشلت في حمايتهم " .

وفي جلسة ٢٠١٢/٧/٢٠ مدد المجلس ولاية بعثة الأمم المتحدة في سوريا ٣٠ يوماً بقرار اعتمد بالإجماع ، " مع الأخذ في الاعتبار توصيات الأمين العام بشأن إعادة هيكلة البعثة والتداعيات العملية للوضع الأمني في سوريا " . حيث تم سحب نصف عدد المراقبين وعُين الجنرال بابكر غاي بدلاً من الجنرال مود ، وذلك وسط عجز المبعوث المشترك كوفي أنان عن إيجاد مخرج لتنفيذ خطته التي لم تطبق منها ولو ببدأ واحداً ، بل على العكس من ذلك ، تآجج العنف وزادت وتيرة العمليات العسكرية للجيش النظامي وأرتكبت المجازر وتضاعفت أعداد الضحايا .

بشأن متابعة التطورات الخطيرة في سورية

إن مجلس جامعة الدول العربية المنعقد على المستوى الوزاري في دورته غير العادية المستأنفة بتاريخ ٢٠١٢/٧/٢٢ بالدوحة .

- بعد استماعه إلى عرض كل من رئيس اللجنة الوزارية العربية المعنية بالوضع في سورية والأمين العام لجامعة الدول العربية حول التطورات الخطيرة الجارية في سورية والتي أصبحت تهدد بانتهيار الدولة السورية وتعرض أمن وسلامة واستقرار المنطقة للخطر،

- وبعد استماعه إلى إفادة نائب المبعوث المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية عن الجهود المبذولة لتنفيذ خطة الحل المنوطة بمهمة المبعوث المشترك،

- واستناداً إلى قرار مجلس الجامعة على مستوى القمة رقم ٥٥٤ د.ع (٢٣) ببغداد بتاريخ ٢٩/٣/٢٠١٢، وقرارات وبيانات مجلس الجامعة على المستوى الوزاري واللجنة الوزارية العربية المعنية بالوضع في سورية، وخاصة بيان المجلس الوزاري رقم ١٤٨ د.ع.م الصادر في ٢٧/٨/٢٠١١ الذي تضمن مبادرة عربية لحل الأزمة السورية، وقرار المجلس على المستوى الوزاري رقم ٧٤٣٦ د.ع.م الصادر بتاريخ ٢/١١/٢٠١١ الذي طرح خطة عمل وافقت عليها الحكومة السورية ولم تنفذها، وقراره رقم ٧٤٣٩ د.ع.م بتاريخ ١٦/١١/٢٠١١ الذي وافق على بروتوكول المركز القانوني ومهام بعثة مراقبي جامعة الدول العربية والحكومة السورية من أجل توفير الحماية للمواطنين السوريين وإنجاح المبادرة العربية، وقراره رقم ٧٤٤٤ د.ع.م بتاريخ ٢٢/١/٢٠١٢ الذي تضمن خطة لانتقال السلطة في سورية عبر مرحلة انتقالية، وقرار مجلس الجامعة رقم ٧٤٤٦ د.ع.م بتاريخ ١٢/٢/٢٠١٢ الذي نص بصفة خاصة على دعوة مجلس الأمن إلى إصدار قرار

الجهود العربية والدولية من أجل إيصال الاحتياجات الإنسانية العاجلة من مواد غذائية ومستلزمات طبية للمتضررين من الشعب السوري داخل سورية وفي دول الجوار، التي تستضيف اللاجئين السوريين، ومناشدة المنظمات العربية والدولية الإسراع في تقديم كل أشكال العون والمساعدات الإنسانية إلى المتضررين في سورية ودول الجوار.

٨- في ضوء المستجدات يكلف المجلس رئيس اللجنة الوزارية العربية المعنية بالوضع في سورية والأمين العام بالتوجه إلى موسكو وبكين للحديث عن عناصر هذا القرار، وتقديم تقرير إلى المجلس في أقرب الأجل.

٩- إبقاء المجلس في حالة انعقاد دائم لمتابعة التطورات ومتابعة تنفيذ الخطوات التي تضمنها هذا القرار.

(ق: رقم ٧٥١٠ - د.غ.ع.م - ٢٢/٧/٢٠١٢)

- تحتفظ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية على ما ورد في الفقرة (٣) على اعتبار أن ذلك لا يندرج ضمن صلاحيات هذا المجلس بل يبقى، من حيث المبدأ، قراراً سيادياً للشعب السوري الشقيق.

- تحتفظ جمهورية العراق على البند الثالث الذي يدعو لتتحي رئيس عربي لكون هذا القرار سيادياً خاصاً بالشعب السوري حصراً دون فرض الوصاية عليه.

- إن الجمهورية اللبنانية تتى وتحفظ على القرار.

برقية تهنئة للمنظمة الأثرورية الديمقراطية

بمناسبة ذكرى تأسيسها

الرفاق الأعزاء في المكتب السياسي للمنظمة الأثرورية الديمقراطية.... تحية نضالية

بمناسبة حلول الذكرى الخامسة والخمسين لتأسيس منظماتكم الصديقة، يسعدنا في حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا " يكي تي"، أن نهنئكم ومن خلالكم كافة رفاقكم ومؤيديكم، متمنين لكم النجاح في نضالكم وخدمة قضيتكم القومية والوطنية، ونعرب عن تضامننا النضالي معكم على طريق تحقيق طموحات الشعب السوري بمختلف انتماءاته في إقامة نظام ديمقراطي تعددي تشاركي ينعم فيه الجميع بحقوقهم المشروعة دون إقصاء أو تمييز.

كما نؤكد على موقفنا الداعم والثابت بضرورة توحيد صفوف المعارضة الوطنية السورية لبناء دولة الحق والقانون، دولة لكل أبنائها.

مرة أخرى نهنئكم ونتمنى لكم النجاح في نضالكم

القامشلي في ١٥ / ٧ / ٢٠١٢

اللجنة السياسية لحزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا "يكي تي"

يقرر

١- الإدانة الشديدة لاستمرار أعمال القتل والعنف والجرائم البشعة التي ترتكبها قوات الحكومة السورية والميليشيات التابعة لها "الشبيحة" والتي كان آخرها جريمة التريسة التي ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية، وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة الجنائية الدولية.

٢- مطالبة الحكومة السورية بالالتزام بتعهداتها بالوقف الفوري والشامل لكل أشكال العنف.

٣- توجيه نداء إلى الرئيس السوري للتتحي عن السلطة والجامعة العربية ستساعد على توفير الخروج الآمن له ولعائلته حقناً لدماء السوريين وحفاظاً على مقومات الدولة السورية وعلى وحدة سورية وسلامتها الوطنية ونسيجها الاجتماعي ولضمان الانتقال السلمي للسلطة.

٤- تكليف المجموعة العربية في نيويورك بالدعوة إلى عقد اجتماع طارئ للجمعية العامة للأمم المتحدة تحت قرار "الاتحاد من أجل السلام" لإصدار توصيات بإجراءات جماعية لمواجهة الوضع المتدهور في سورية والذي يهدد استقرار سورية وفي المنطقة من حولها والسلام والأمن الدوليين، ومن ضمن هذه الإجراءات:

أ- إنشاء مناطق آمنة في سورية لتوفير الحماية للمواطنين السوريين، وتمكين منظمات الإغاثة الإنسانية العربية والدولية من أداء عملها.

ب- قطع جميع أشكال العلاقات الدبلوماسية والاتصالات مع النظام السوري.

ج - في ضوء تطورات الأحداث في سورية فإن مهمة المبعوث المشترك للأمم المتحدة والجامعة العربية تتطلب تفويضاً جديداً لتحقيق الأهداف الواردة في هذا القرار بما يتماشى مع متطلبات المرحلة الانتقالية لتحقيق الدولة المدنية الديمقراطية التعددية، دولة المساواة في المواطنة والحريات.

٥- الدعوة فوراً إلى تشكيل حكومة سورية انتقالية بالتوافق، تتمتع بكافة الصلاحيات وتضم قوى المعارضة داخل وخارج سورية والجيش الحر وسلطة الأمر الواقع الوطنية وذلك لتيسير الانتقال السلمي للسلطة.

٦- الإشادة بدور دول الجوار لسورية التي تستضيف اللاجئين السوريين والعبء الذي تتحمله، وإنشاء صندوق خاص للإغاثة الإنسانية داخل سورية وفي دول الجوار تساهم فيه الدول الأعضاء بمبلغ مائة مليون دولار أمريكي يتم توفيره حسب حصص مساهماتها في موازنة الأمانة العامة، ومن خلال منظمات الهلال الأحمر والهيئات الوطنية ذات الاختصاص. والترحيب بتوجيه خادم الحرمين الشريفين بالبداية فوراً بحملة وطنية لجمع التبرعات لنصرة الأشقاء في سورية.

٧- العمل على تقديم كل أنواع الدعم المطلوب للشعب السوري للدفاع عن نفسه، والتأكيد على ضرورة تكثيف

الهيئة الكردية

العليا تمثلنا

Desteya Kurdî ya
Bilind Nûnera Me
Ye

في ظل هذا الشعار وتلبية لدعوة الهيئة الكردية العليا التي أطلقتها في أول بيان صادر عن اجتماعها الأول بتاريخ ٢٠١٢/٧/٢٤ هوليير، خرجت مئات الآلاف من أبناء الشعب الكردي - قُدرت من بعض الجهات الإعلامية بأكثر من نصف مليون - ، ما بين عصر ومساء يوم الأحد ٢٠١٢/٧/٢٩ في تظاهرات احتجاجية سلمية عارمة عمّت مختلف المناطق الكردية (عفرين ، كوباني ، رأس العين ، درباسية ، القامشلي ، تره سبي ، عامودا ، ديريك ، كركي لافي ...) وفي حلب والرقّة وغيرها ، تعبيراً عن وحدة الصف الكردي والوقوف خلف الهيئة الكردية ممثلاً شرعياً جامعاً للشعب الكردي في سوريا ، وسط مشاعر الأخوة والتفاؤل بمستقبل ميمون على طريق الحرية والكرامة .

رُفعت في تلك التظاهرات الأعلام الكردية وعلم الثورة السورية وبعض صور رموز وشهداء أكراد ، ورُددت شعارات معبرة : الشعب السوري واحد ، الشعب الكردي واحد ، آزادي - الحرية ، الشعب يريد إسقاط النظام ، حيوا الشهيد ... الخ ، على أنغام الأغاني الوطنية والقومية والثورية .

ألقيت فيها كلمات باسم (المجلس الوطني الكردي ومجلس الشعب لغرب كردستان) ، ركزت على تعزيز وتمتين ←

إعلان هولير بين المجلسين

(المجلس الوطني الكوردي في سوريا ومجلس الشعب لغرب كردستان)

صلاح الدين ٢٠١٢/٧/١١



إستكمالاً لما تم الاتفاق عليه في وثيقة هولير بتاريخ ٢٠١٢/٦/١١ بين (المجلس الوطني الكوردي في سوريا ومجلس الشعب لغرب كردستان) ويرعاية السيد مسعود بارزاني رئيس إقليم كردستان ، بهدف وضع الآليات اللازمة لتفعيل وبلورة مشروع سياسي موحد يرتكز على الثوابت الوطنية والقومية للشعب الكوردي في سوريا والعمل مع جميع مكونات الشعب السوري من أجل إسقاط النظام القمعي الإستبدادي الذي أوصل البلاد إلى مستنقع الحرب الأهلية ، وبناء سوريا ديمقراطية وفق دستور جديد يقرّ بالتعدد القومي والإقرار الدستوري بالشعب الكوردي وبحقوقه القومية حسب العهود والمواثيق الدولية وحل القضية الكوردية في إطار اللامركزية السياسية وإلغاء كافة القوانين والمراسيم الإستثنائية العنصرية وإزالة أثارها وتعويض المتضررين .

فقد إستأنف المجلسان اجتماعاتهما يومي ٩-١٠/٧/٢٠١٢ بإشراف د. فؤاد حسين رئيس ديوان رئاسة الإقليم ، وتوصل الطرفان إلى :

- ١- إعتقاد وثيقة هولير والبناء عليها وتفعيل البنود الواردة فيها ووضع الآليات اللازمة لتنفيذها .
- ٢- تشكيل هيئة عليا (الهيئة الكوردية العليا) مهمتها رسم السياسة العامة وقيادة الحراك الكوردي في هذه المرحلة التصيرية ، وإعتقاد مبدأ المناصفة في هيكلية كافة اللجان والتوافق في إتخاذ القرارات .
- ٣- تشكيل ثلاث لجان تخصصية لمتابعة العمل الميداني .
- ٤- التأكيد على وقف الحملات الإعلامية بكافة أشكالها .
- ٥- تحريم العنف ونبذ كافة الممارسات التي تؤدي إلى توتير الأجواء في المناطق الكوردية .

- ٦- إعتقاد اللائحة الداخلية الملحقة بوثيقة هولير التي تتضمن آليات العمل.
 - ٧- تشكيل اللجان خلال أسبوعين من تاريخ التوقيع على الاتفاق .
- هذا الاتفاق نص متكامل ، لايجوز الإخلال بأي بند من بنوده التي تم إقرارها من قبل الطرفين .

مجلس الشعب لغربي كردستان
سينم مصطفى محمد عبد السلام

المجلس الوطني الكوردي في سوريا
التوقيع : إسماعيل حمه

سوريا: كشف النقاب عن مراكز التعذيب

موقع HRW



في تقرير جديد ، أصدرته يوم ٣ تموز ٢٠١٢ منظمة هيومن رايتس ووتش المعنية بحقوق الإنسان والدفاع عنها ، قالت : إن عدداً من المعتقلين السابقين والمنشقين تمكنوا من تحديد المواقع، والجهات المسؤولة، وأساليب التعذيب المستخدمة، وفي كثير من الأحيان أسماء القادة المسؤولين عن ٢٧ مركزاً من مراكز الاعتقال التي تديرها المخابرات السورية.

يشير النمط الممنهج من إساءة المعاملة والتعذيب الذي وثقته المنظمة بوضوح إلى إتباع الدولة لسياسة التعذيب وإساءة المعاملة، مما يمثل جريمة ضد الإنسانية. يستند التقرير المكون من ٨١ صفحة، وعنوانه "أقبيبة التعذيب: الاعتقال التعسفي والتعذيب والاختفاء القسري في مراكز الاعتقال السورية منذ مارس/آذار ٢٠١١"، إلى أكثر من ٢٠٠ مقابلة أجرتها هيومن رايتس ووتش منذ بداية المظاهرات المناهضة للحكومة في سوريا في مارس/آذار ٢٠١١. كما يشتمل التقرير على خرائط تحدد مواقع مقرات الاحتجاز، وشهادات مسجلة في مقاطع فيديو من معتقلين سابقين، ورسوم توضيحية (رسم إسكتش) لأساليب التعذيب التي وصفها أشخاص عديدون ممن شاهدوا التعذيب أو تعرضوا له في تلك المقرات.

قال أوليه سولفانغ، باحث قسم الطوارئ في المنظمة: " تدير أجهزة المخابرات شبكة مراكز تعذيب متناثرة في كافة أنحاء سوريا. ونحن حين ننشر مواقعها ونصف أساليب التعذيب ونحدد هوية المسؤولين عنها فإننا نرسل إلى هؤلاء المسؤولين إخطاراً بأن عليهم تحمل مسؤولية هذه الجرائم البشعة".

كما وجهت المنظمة نداءً إلى مجلس الأمن بإحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية وتبني عقوبات محددة الهدف بحق المسؤولين المتورطين في الانتهاكات بأدلة مقنعة.

إن المراكز المذكورة في التقرير هي تلك التي اتفق عدة شهود على موقعها وقدموا وصفاً تفصيلياً للتعذيب فيها. والأرجح أن يكون العدد الفعلي لمراكز التعذيب التي تستخدمها أجهزة المخابرات أكثر من ذلك بكثير.

قال أغلب الشهود الذين أجرت المنظمة مقابلاتها معهم إنهم خضعوا للتعذيب أو شاهدوا تعذيب آخرين أثناء اعتقالهم. حيث استخدم المحققون والحراس والضباط أشكالاً متعددة من أساليب التعذيب تشمل الضرب لمدد طويلة و في كثير من الأحيان باستخدام أدوات كالعصي والأسلاك وتثبيت المعتقلين في أوضاع مجهدة ومؤلمة ←

وحدة الشعب الكردي في هذه اللحظة التاريخية الدقيقة وضرورة حل القضية الكردية حلاً وطنياً ديمقراطياً عادلاً في إطار وحدة البلاد ، وكذلك حماية السلم الأهلي والتمسك بسلامية الحراك الثوري الجماهيري ، كما أدانت الجرائم التي يرتكبها النظام السوري بحق الشعب ضمن خياره الأمني - العسكري القمعي الممنهج

جاءت تلك التظاهرات السلمية التي تشهدها المناطق الكردية على مدار عام وأربعة أشهر وتضامناً مع المناطق المنكوبة ومشاركة فعلية في الثورة السورية التي تهدف إلى إسقاط النظام وبناء دولة مدنية ديمقراطية تعددية لامركزية .

وكان حجم المشاركة فيها إجمالاً متنوعاً وأكبر من كل التظاهرات الكردية التي خرجت منذ اندلاع الثورة ونظمتها أحد الأطراف ، وكذلك لم تشهد أية أحداث مؤسفة تعكر صفو مشاعر الألفة والنضال .

أصبح يوم ٢٩ تموز ٢٠١٢ يوماً كردياً بامتياز في تاريخ الثورة السورية ، يوماً لوحدة الشعب الكردي الذي أكد مرة أخرى التقافه واحتضانه لحركته السياسية وتكامله معها خاصة إذا وحدت صفوفها وخطابها بعيداً عن التشرذم والتناحر وبمنطق الحوار والتفاهم وترسيخاً لأواصر الأخوة والمحبة وتعزيزاً للثقة المتبادلة ، رداً على مواقف شوفينية تتربص به تصدر من هنا وهناك .

التريمسة ... مجزرة مروعة تهز الأبدان



التريمسة بلدة وديعة تابعة لمنطقة محردة شمال غرب مدينة حماه (بحدود ٢٥ كم) ، عدد سكانها يقارب تسعة آلاف نسمة ، شارك أهلها في الحركة الاحتجاجية السلمية التي تشهدها سوريا منذ أكثر من عام ، يوم الخميس ١٢ تموز ٢٠١٢ ارتكبت فيها قوات النظام السوري وميليشاته مجزرة مروعة راح ضحيتها أكثر من ثلاثمائة شهيد وعشرات الجرحى بينهم أطفال ونساء وشيوخ ، باستخدام مختلف صنوف الأسلحة الخفيفة والثقيلة ، البرية والجوية ، وذلك بشهادة مواطني البلدة والعديد من المنظمات الحقوقية وقوى الحراك الثوري وتقرير صادر عن لجنة المراقبين الدوليين يشير بوضوح إلى مسؤولية الحكومة السورية عن وقوع تلك المجزرة .

وقد دانت مجزرة التريمسة عشرات من دول العالم والاتحاد الأوروبي وأمريكا والأمين العام بان كي مون والجامعة العربية وأعداد كثيرة من منظمات وشخصيات محلية وإقليمية ودولية ، مطالبة السلطات السورية بوقف العنف والقتل والتدمير وبدء تنفيذ خطة المبعوث الخاص كوفي أنان .

كما جاء في بيان للأمانة العامة للمجلس الوطني الكردي في سوريا :

" إن هذه المجزرة الجديدة اتسمت بالبشاعة والفظاعة بحيث يندى لها جبين الإنسانية وتندرج في خانة الجرائم ضد البشرية .

إننا في الوقت الذي ندين بشدة هذه الجريمة النكراء بحق المواطنين العزل من أبناء بلدة التريمسة ، ندعو المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته لحماية المدنيين السوريين من بطش النظام وجرائمه البشعة ونعلن تضامنا التام مع أسر الضحايا ونتمنى الشفاء العاجل للجرحى والمصابين ."

لمدد طويلة واستخدام الكهرباء، والإحراق بالحامض (الأسيد)، والاعتداء والإذلال الجنسي، وانتزاع الأظافر، والإعدام الوهمي. كما وثقت المنظمة في المجلد أكثر من ٢٠ طريقة مختلفة للتعذيب تستخدمها أجهزة الأمن والمخابرات.

ورغم أن معظم ضحايا التعذيب الذين أجرت هيومن رايتس ووتش معهم المقابلات كانوا رجالاً تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٣٥ سنة، إلا أن صفوف الضحايا كانت تضم أيضاً الأطفال والنساء وكبار السن. تبين أبحاث المنظمة أن أشنع حالات التعذيب كانت تحدث في مراكز الاعتقال التي تديرها أجهزة المخابرات الرئيسية الأربعة في البلاد، والتي يتم الإشارة إليها إجمالاً بـ"المخابرات":

- شعبة المخابرات العسكرية
- إدارة الأمن السياسي
- إدارة المخابرات العامة
- إدارة المخابرات الجوية

يحتفظ كل جهاز من هذه الأجهزة الأربعة بمقرات مركزية في دمشق علاوة على فروع إقليمية ومحلية وعلى مستوى المدن في أنحاء البلاد. وفي كل واحد من هذه الفروع تقريباً توجد مراكز اعتقال متباينة الأحجام.

قام كافة الشهود الذين قابلتهم المنظمة بوصف ظروف اعتقال تمثل في ذاتها ضرباً من ضروب إساءة المعاملة، بل التعذيب في بعض الحالات - كالاكتظاظ الشديد، وعدم كفاية الطعام، والحرمان الروتيني من المساعدة الطبية الضرورية. وهناك نموذج مصور لزنزانة مكتظة وفقاً لوصف أحد المعتقلين السابقين توضح كيف أن الظروف فيها لا ترقى للمعايير القانونية الدولية.

يتحمل الأفراد الذين نفذوا جرائم ضد الإنسانية أو أمروا بها المسؤولية الجنائية الفردية بموجب القانون الدولي، كما يتحملها الرؤساء الذين ارتكب تابعوهم جرائم وكانوا على علم بها أو يجب عليهم أن يعلموا بها وأخفقوا في منعها أو المعاقبة عليها. وتطبق هذه المسؤولية القيادية ليس فقط على المسؤولين المشرفين على مراكز الاعتقال، بل أيضاً على رؤساء أجهزة المخابرات وأعضاء الحكومة، ورأس الدولة الرئيس بشار الأسد.

ولأن سوريا لم تصدق على نظام روما الأساسي المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية، فإن المحكمة لا يكون لها اختصاص إلا إذا قام مجلس الأمن بتبني قرار يحيل الوضع في سوريا إلى المحكمة. و سبق لروسيا والصين أن عرقلتا جهود مجلس الأمن للضغط من أجل المحاسبة. قال أوليه سولفاتاغ: "إن نطاق تلك السلسلة من مراكز التعذيب ولإنسانيتها مرعبان حقاً. ولا ينبغي لروسيا أن تبسط يدها لحماية الأشخاص المسؤولين عن هذا الأمر".



تمنياتنا له الشفاء العاجل

تعرض طبيب الداخلية الناشط الحقوقي الدكتور نيازي حبش من مواليد ١٩٨١ قرية كربيه - عفرين لعملية اختطاف قسري من قبل مجموعة مسلحة في منتصف الليل من أمام منزله بحي الأشرافية بحلب ونقل في الساعة الثالثة صباحاً ٢٠١٢/٧/٩ من قبل بعض أصدقائه إلى المشفى بعد أن تم العثور عليه مرمياً في منطقة حقل الرمي المتاخمة لحي الأشرافية وكان قد عُذب بشكل قاس أدى إلى كسور في أطرافه السفلية وجروح ورضوض مختلفة في جسمه .

زاره وفد من منظمة حزبنا بحلب في مشفى الأشرافية التخصصي مقدماً له أكليلاً من الورود، وأكد أن الحزب تلقى نبأ اختطافه وتعذبه بحزن وأسى والذي يبقى موضع الإدانة والشجب ، كما أبدى التضامن معه وأن ما تعرض له يعتبر جزء من ثمن الحرية التي نسعى إليها جميعاً ولا بد للقيم الإنسانية أن تنتصر ، وفي وداعه تمنى له الوفد الشفاء العاجل . وبمبادرة عدد من أصدقائه تجمع حشدٌ من الشباب والأطباء والمتقنين مساء ٢٠١٢/٧/١١ أمام المشفى في وقفة احتجاجية تضامنية مستنكرين ما تعرض له د. نيازي حبش ومطالبين بتحقيق العدالة والحرية والكرامة الإنسانية .

نزوح العشرات من العوائل الكردية إلى

مناطقهم الأصلية هرباً من أتون الحرب

تصاعدت وتيرة العنف والتسلح بالعاصمة دمشق خاصة بعد التفجيرات التي أودت بحياة عدد من القيادات الأمنية وأصحاب القرار بسوريا ، هذا العنف امتد مؤخراً إلى المناطق التي تعيش فيها غالبية كردية مثل (زور آفا - ركن الدين - حجر الأسود) ، حيث أجبرت العشرات من العوائل على النزوح إلى مناطق عفرين وكوباني وإلى الجزيرة خاصة رغم صعوبات النقل والتنقل حيث العديد من الحافلات تتعرض لعمليات سطو وتشليح أو لنيران الاشتباكات وغيرها .

ثلاثة شبان كرد سقطوا شهداءً على طريق الحرية



محمد سيدو بن سليمان - كاميران مصطفى - فرحان علي قوجا ، شبان كرد من منطقة عفرين ، من قاطني مدينة حلب ، ذهبوا مع مجموعة من لجان الحماية الشعبية يوم الخميس ٢٠١٢/٧/٢٦ برفقة عددٍ من الشاحنات لأجل تأمين مادة الطحين من مطاحن منطقة جبرين شرق - شمال مدينة حلب لأفران حي الأشرافية والشيخ مقصود بسبب أزمة الخبز الخائفة التي تمرّ بها المدينة ، وذلك في مهمة إنسانية نبيلة ، ولدى تمهل السيارات قرب حاجز للجيش النظامي السوري ، اعترضت عناصر الحاجز بنيران رشاشاتهم تلك المجموعة أدى إلى استشهاده الشبان الثلاثة وإصابة اثنا عشر آخرين بجروح مختلفة . وقد كانت تلك الجريمة النكراء موضع شجب وإدانة جماهير حلب بشكل عام والجماهير الكردية على وجه الخصوص ، كما أصدرت الهيئة الكردية العليا بياناً جاء فيه : " إن الهيئة الكردية العليا إذ تدين بشدة هذه الممارسات من جانب حواجز السلطة التي أطلقت عليهم النار ، تدعو الى الكف عن هذه الأعمال الإجرامية التي تؤدي بحياة المواطنين الأبرياء كما أن الهيئة العليا في الوقت الذي تترحم على أرواح الشهداء تتقدم بتعازيها الحارة لذويهم وعوائلهم وتتمنى للجرحي الشفاء العاجل ."

وبموجب مهيب تم نقل جثامين الشهداء الثلاثة إلى منطقة عفرين شاركت في تشييعهم حشود غفيرة من أهالي المنطقة ، وأثناء مراسم الوداع في مقبرة الشهداء (بقرية متينا - ناحية شران) التي ووري الثرى فيها ، أُلقيت كلمة باسم المجلس الوطني الكردي المحلي في حلب من قبل الأستاذ مروان عيسى عضو المجلس ، جاء فيها :
إن رحيل واستشهاد الرفاق الثلاثة من لجان الحماية الشعبية، ليس خسارة لأهلهم ورفاقهم فحسب ، بل خسارة لعموم شعبنا الكردي وعموم سوريا الحرة .

إن مشاركة الكرد في هذا البلد سورية العظيمة ، في ثورة الحرية والكرامة ، كانت منذ الأيام الأولى من عمرها ، وأن بناء سوريا الغد سيكون بيد السوريين ، ولا يمكن أن يكون بدون الكرد.
فحن الكرد في سوريا شعبٌ كحقيقة ، ولسنا ضيوفاً أو متسللين في هذا البلد ، لنا حقوقٌ سنأخذها ، وعلينا واجباتٌ سنقومُ بها.....
أيها الأخوة والأخوات

لم يكن رحيل هؤلاء الشهداء الثلاثة خسارة فحسب ، بل هو نتاج هذه الثورة ولا ثورة بلا شهداء ، فهم ضحوا من أجل خدمة شعبهم.. ونحن في المجلس الوطني الكردي في سوريا إذ نعزي أنفسنا ونعزي أهالي ورفاق الشهداء الثلاثة بهذا المصاب الأليم ، نسأل الله أن يتغمدهم شهداءً في جنانه ... "

ندوة جماهيرية في قرية (كري بري)

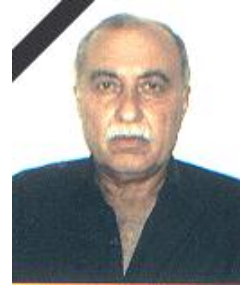
نظمت منظمة حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا يوم الأربعاء ١١ / ٧ / ٢٠١٢ في قرية كري بري ندوة سياسية جماهيرية حضرها أهالي القرية ، افتتحت الندوة بالترحيب بالحضور وخص بالشكر العنصر النسائي لحضورهم واهتمامهم كما طلب الوقوف دقيقة صمت على أرواح شهداء الكرد وشهداء الثورة السورية وخص بالذكر أسماء شهيدتي القرية (شبروان وفرهاد) اللذين استشهدا مؤخراً ، وتكلم احد الرفاق المحاضرين وبايجاز عن مسيرة الحزب النضالية ودوره التاريخي في تغير أسلوب النضال السلمي ، ودور الحزب في تأسيس المجلس الوطني الكردي في سوريا، ذكراً في سياق حديثه بان شعار (العمل من اجل مؤتمر الوطني كردي في سوريا) كان من مقررات المؤتمر الرابع للحزب وان الدعوة إلى عقد مؤتمر وطني سوري كان من مقررات المؤتمر الخامس للحزب ، كما جرى الحديث عن كيفية وصول حزب البعث إلى سدة الحكم وتحويل سلطة الدولة إلى سلطة قمعية أمنية تتحكم بجميع مناحي الحياة المدنية. وتحدث الرفيق المحاضر مطولاً عن دور وموقف الحزب من المجلس الوطني الكردي وشكر كل من ساهم في تأسيسه من متقنين وشخصيات وأحزاب كردية وطنية وضرورة الحفاظ عليها كأحد أهم الانجازات في مسيرة الشعب الكردي في سوريا، وذكر بأن (أعضاء حزب الوحدة هم جنود أوفياء في خدمة وتحقيق أهداف المجلس الوطني الكردي في سوريا واستمرار يته) وأشاد باتفاقية هولبر بين المجلسين (المجلس الوطني الكردي في سوريا ومجلس غرب كردستان) وأكد على ضرورة ترتيب البيت الكردي وتوحيد الخطاب السياسي والعمل الميداني المشترك لمواجهة التحديات التي تواجه سوريا الثورة، وفي الختام أجاب على أسئلة الحضور واستفساراتهم.

لجنة إقليم كردستان للمجلس الوطني الكردي في سوريا

تستقبل وفداً برئاسة السيد كمال بورقاي

بتاريخ ٢-٧-٢٠١٢ زار وفد من كردستان تركيا مقر لجنة إقليم كردستان للمجلس الوطني الكردي في سوريا برئاسة السياسي المعروف السيد كمال بورقاي والأخ بايرم بوزيل - رئيس حزب الحق والحرية (HAK - PAR)، والأخ جلال يلدز - نائب رئيس الحزب. وذلك في سياق التضامن مع الشعب الكردي في سوريا وضرورة تمتين العلاقات الأخوية الكردستانية بدأ اللقاء بالحديث عن الثورة السورية ومستجدات الأوضاع الكردية في سوريا وقضية الكرد القومية الديمقراطية العادلة وضرورات توحيد الصفوف والخطاب السياسي وترتيب البيت الكردي وتفعيل دوره وكذلك الابتعاد عن الصراعات البيئية ، حيث تمنى الوفد التوفيق والنجاح للمجلس الوطني الكردي في سوريا.

وفي الختام أجمع الطرفان على ضرورة تعزيز العلاقات الثنائية صوب انعقاد المؤتمر القومي الكردستاني خدمة للقضية الكردية عامة .



رحيل الشخصية

الوطنية

إبراهيم رمضان

إثر تعرضه لحادث مؤسف ومكوثه في المشفى مدة يومين توفي إبراهيم رمضان بن سليمان يوم السبت ٢٥/٧/٢٠١٢ ، وهو من مواليد شيخ الحديد ١٩٥١ - عفرين ، وشيخ جثمانه بـ ٢٦/٧/٢٠١٢ بحضور أهالي الناحية والقرى المجاورة والأصدقاء والمعارف وسط مشاعر الحزن والأسف على رحيله ، ووري الثرى في مقبرة القرية .

يذكر أنه كان عضواً في المجلس الوطني الكردي المحلي وشخصية اجتماعية وطنية محباً لشعبه ومدافعاً عن قضيته القومية العادلة .

تعازينا والصبر والسلوان لذوي الراحل وله الرحمة والغفران .

ندوة سياسية في الرقة

نظمت منظمة الرقة لحزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا يوم الثلاثاء ١٠/٧/٢٠١٢ ندوة سياسية جماهيرية حضر فيها سكرتير الحزب الأستاذ محي الدين شيخ آلي وبحضور أعضاء من المجلس الوطني الكردي ومجلس غرب كردستان وحشد من المواطنين الكرد في محافظة الرقة .

بدأت الندوة بالوقوف دقيقة صمت على أرواح شهداء الكرد والثورة السورية، ثم ألقى أحد الشبان قصيدة باللغة الكردية ، تحدث بعدها شيخ آلي عن الثورة السورية بمجملها والتطورات الجارية (أسباب الثورة و آلياتها) وما يتحمله النظام من مسؤوليات عما آلت إليه الأوضاع في سوريا ، وعن دور ومشاركة الأكراد في الثورة منذ أيامها الأولى والتي اندلعت في وجه سياسات الحزب الواحد التي تمثلت في النظام الاستبدادي القمعي ، كما بين الأفق السياسية الواجب أن يتخذها الكرد بأحزابهم ومجالسهم ومستقلهم، وتحدث عن دور الحزب ومواقفه من هذه الثورة.

وفي الختام أفسح المجال أمام الحضور لطرح أسئلتهم وتعقيباتهم ومقترحاتهم ، وأجاب عليها آلي بوضوح وشفافية .

وكانت الندوة موضع ارتياح معظم المشاركين وثنائهم .

الأسعار، وغلاء أجور السكن، وتدني قيمة العملة، وتفاقم النزوح الداخلي والخارجي، هذا دون أن نتحدث عن فقدان عوائل لمعييلها، أو لمنزلها أو لأملها، ويديهي أن فترات الاضطراب والقلق السياسي والأمنية تنشأ عنها حالة من البلبلة والفلتان الأمني والفوضى، الأمر الذي يفاقم من تدهور الأحوال الاجتماعية والمعيشية.

صحيح أن الثورة السورية استطاعت إلى حد ما إنتاج أشكال معينة من التضامن الاجتماعي، التي حاولت التخفيف من معاناة المتضررين، لكن هذه الحالة المتأزمة تُصعب على الثوار عملهم، وتفاقم التحديات التي تواجههم، وتضاعف مسؤوليتهم، مما يعني أن المسألة الاقتصادية ستظل تحدياً يلقي بثقله على الثورة السورية وعلى سلامة مستقبلها.

أما عن كيفية إدراك الثورة، والثوار، لأهمية إطلاق ثقافة وسلوكيات المصالحة في المجتمع، بعد كل ما جرى، وفي الواقع فإنه من الصعب الحديث عن مستقبل آمن ومستقر لسوريا بدون تكريس قيم التسامح والمصالحة في إدراكات السوريين وفي وعيهم السياسي والثقافي، لكن ذلك ينبغي أن يؤسس على قاعدتي الحقيقة والمصالحة، لأن الاعتراف المتبادل، وكشف المسكوت، هو الذي يؤسس للانفتاح، وهو الذي يمهد لخلق واقع من التسامح والمصالحة بين مختلف مكونات المجتمع، أي على أساس الاعتراف بمظالم الماضي، والانطلاق معاً من المصلحة المشتركة لبناء مستقبل أفضل وأمن للجميع.

وهنا لا بد من الإشارة إلى ضرورة إيجاد حلول عادلة ومتوازنة لقضية المكونات الإثنية الأخرى، ولا سيما للقضية الكردية، إذ لم يعد مقبولاً إبقاء هذا الجرح نازفاً، ولا إبقاء الأكراد في دائرة المظلومية، ولم يعد مقنعاً هذا الطمس للقومية الكردية، لا سيما أن الأكراد ليسوا وافدين، وإنما هم مكون أصيل من مكونات الشعب السوري.

ومعلوم أن حل القضايا القومية ما عاد يفترض الانقسام حكماً، فقد باتت ثمة حلول إبداعية لها، لا تنتقص من عروبة السوريين، ولا من كردية الأكراد، وذلك بإقامة دولة ديمقراطية تتأسس لمواطنين أحرار متساوين أمام القانون دون أي تمييز بينهم، حيث تغتني هكذا دولة وتصبح أكثر حيوية بفضل التعددية والتنوع الكامنين فيها. وفيما يتعلق بوضع سوريا ومكانتها في الشرق الأوسط، وكانت قد تبوأ في العقود الماضية أدواراً إقليمية بالغة الأهمية والخطورة، وأكبر من حجمها ومن قدرات شعبها على التحمل. حيث وضعتها في خانة الاستهداف والاستنزاف، من دون جدوى أو عوائد ملموسة، لا سيما على الشعب السوري.

ليس القصد من ذلك التخفف من دور سوريا الإقليمي، وإنما القصد وضع مصالح سوريا في الأولوية، والأخذ بالاعتبار التوازن بين إمكانيات سوريا، وبين محاولاتها فرض ذاتها كفاعل في مجالها الإقليمي، بالتزامن مع احترام إرادة ومصالح الشعوب المجاورة.

التحديات والمخاوف

النبي تواجه الثورة السورية

✓ بقلم: عبدالله العلي

إن الثورات الشعبية التي اندلعت في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا، لم تندلع في ظروف مواتية، أو في مناخات صحية مؤهلة، ولم تكن مبرمجة أو منظمة، مما يفسر كل الثغرات والنواقص والمشكلات الناجمة عنها.

لذلك، لا يمكن ولا يجوز نزع الشرعية عن هذه الثورات، لأن البديل سيكون حتماً هو تأييد الواقع السياسي القائم، واستمرار تهميش المجتمعات، ذلك أن المفاضلة التي سادت طوال العقود الماضية، كانت بين أمرين لا ثالث لهما، إما الرضوخ والقبول بالواقع القائم وإما رفضه والمصارعة من أجل حياة حرة كريمة.

في هذا الإطار، ربما أن الثورة السورية الصعبة والأكثر إدهاشاً، بين الثورات الحاصلة، على التعقيدات والصعوبات، والعذابات والتضحيات المبذولة فيها، هي أكثر الثورات التي توجب الملاحظة وتستحق النقد، رغم البطولات الكامنة في معانيها.

هكذا، وبعد تجربة أكثر من عام وأربعة أشهر، تبين بأن الثورة السورية باتت في مواجهة تحديات وتخوفات عدة، مما يمكن القول معه، بأن مصير هذه الثورة، أو سلامة مقاصدها، بات يتوقف على كيفية مواجهتها لهذه التحديات وتذليلها لهذه التخوفات.

ومن هذه التحديات والمخاوف، صعود ظاهرتي العنف والعسكرة في الثورة، وهما ظاهرتان مترابطتان، ولا يمكن فصل إحداها عن الأخرى. فمن المفهوم أن هذه الثورة كانت انتهجت الوسائل السلمية في التغيير السياسي، وفي المطالبة بالحرية والكرامة والعدالة، بينما واجهها النظام بانتهاج الحل الأمني - العسكري وبأقصى أشكال العنف والتنكيل، الفردي والجماعي.

وهكذا فإن انتهاج الحل الأمني - العسكري، ونبذ أي حل سياسي حقيقي، من قبل النظام، هو الذي شكل الأساس لردة الفعل المقابلة، والمتمثلة بانزياح الثورة السورية من السلمية إلى التسليح والعسكرة. بالمحصلة فقد تطورت هذه الظاهرة وتوسعت مع تطور وسائل النظام في قمع الحالة الثورية واستمرار العنف الممنهج، فظهرت في البداية كنتاج لاشفاق عسكريين، رفضوا المشاركة في عمليات القمع، ثم على شكل مجموعات مسلحة لحماية المتظاهرين، والأحياء الساخنة المستهدفة، وهي المرحلة الدفاعية، وصولاً إلى المرحلة التي باتت فيها هذه المجموعات تتخذ مبادرات هجومية على بعض الحواجز والمراكز الأمنية لإرباك قوات النظام واستنزافه.

أما التحدي والتخوف من الواقع الاقتصادي والمعيشي الصعب الذي بات المجتمع السوري يعاني منه الأمرين، ذلك لأن استمرار الحراك الثوري طوال أكثر من عام وأربعة أشهر، وبسبب تواصل انتهاج الحل الأمني من قبل النظام، أدى إلى تفاقم مشكلات الفقر والبطالة وتوقف الأعمال، وارتفاع

الاستبداد... النسلم

✓ بقلم : باهورز دودري

رغم كل ما كان يلف الواقع الكردي من أزمات وخلافات منذ نشوء وتكوّن تعبيراته السياسية وإلى يومنا هذا، لم يبادر أي طرف من أطراف الحركة إلى إدخال لغة السلاح إلى المعادلة السياسية الداخلية إن كان بهدف حسم الخلافات أم بغية فرض منطق سياسي آخر .

وبالتالي فإننا نرى إن كل ما كان يشكل التعاطي السياسي ارتكز أساساً إلى قيم ومبادئ جوهرها لغة الحوار والتفاهم ، رغم كل حالات الخلاف والتخالف هنا وهناك .

إذاً عدم ارتهان العمل السياسي الكردي في سوريا إلى لغة القوة والفرص والابتعاد عن سلوكياتها العنيفة يعطي البراهين القاطعة على مدى وسوية الوعي السياسي الذي كانت وما تزال تتمتع به كل منظومات الحركة ولو بحده الأدنى ، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لابد من التأكيد على خطورة النتائج المترتبة على سلوك العنف وخاصة ما يتعلق بمستقبل وأبعاد تطور القضية الكردية لاحقاً .

من هنا يمكننا اعتبار كل ما كان وما زال يمثل الثوابت السياسية الكردية عبر تاريخها ، ويمكن تعريفها بالاستراتيجيات الناعمة والمتداولة فيما بين كل القوى التي تعتبر نفسها قوى وطنية وديمقراطية التي ترتبط وارتبطت بكل ما يعرف باليات العمل السلمي ، رغم شدة النظام واستبداده التاريخي ، لاعتبارات تكاد تكون أساسية يمكن حصرها أولاً وأخيراً بما تتمتع بها القضية الكردية من خصوصية قومية ووطنية ديمقراطية عالية المستوى في المعادلة السورية .

ورغم كل المحاولات المبدولة داخلياً باتجاه فتح حوار وطني شامل من قبل أطراف عديدة ومتنوعة تعيش الأزمات السورية بكل أبعادها ، فقد كان الفشل يترصدها كلها أساساً بسبب طبيعة النظام الاستبدادية والأمنية التي لاتقبل أي شكل من أشكال الإصلاح والتغيير، حيث كانت النتيجة الحتمية بأن قام الشعب السوري بكل ألوانه الوطنية بوظائفه التاريخية، فكانت الثورة السورية وقد أعلنت عن ولادتها والتي ما تزال تصارع هذا النظام منذ ما يقارب السنة وأربعة أشهر وهي تقدم من التضحيات والدماء ما لم تقدمها في أي معركة من معارك التحرير الأخرى .

نعود إلى موضوع مقالنا ، ملف التسليح في المناطق الكردية ، الذي بات يدور حوله العديد من علامات الاستفهام وينذر بالتوتر والتشنج الداخلي قد يضرب بالقضية الكردية خاصة والوطنية عامة أو قد يشكل إحدى نقاط الخلاف بين المجلس الوطني الكردي ومجلس الشعب لغربي كردستان ، إلا إذا تم إدارته بشكل حضاري وبإشراف الهيئة الكردية العليا لأجل حفظ الأمن وحماية السلم الأهلي ، مع عزل السلاح عن الساحة السياسية والنشاط الاحتجاجي ضد النظام ليبقى تراثنا السياسي السلمي نبراساً نهدي به ونستمر في العمل به .

أما مصادرة إرادة الشارع بقوة السلاح فإنها لن تجلب غير المزيد من حالات الرفض والاحتقان الذي بدوره لن ينتج عنه سوى إنهاك القوى الذاتية الكامنة ، كما نؤكد مراراً بأنه لا

الظروف ولا المتغيرات الراهنة التي تتعلق بواقع القضية تسمح لأي طرف من الأطراف بالسطو على أو مصادرة إرادة الآخر مهما كانت الحجج والذرائع ، ولكي لاتكرر حالة من حالات الاستبداد المزمّن في الواقع الكردي وبالتالي خسارة المزيد من الفرص والمراحل التاريخية ، حيث تقع على عاتق كل الأطراف إظهار أقصى ما عندها من مصداقية للعمل البناء في اتجاه تعزيز خيارات الحوار والتفاهم على قاعدة نبذ كل أساليب الفرض والإملاء من ناحية، وأهمية عدم المساس بكل ما يتعلق بالحقوق والأخلاقيات السياسية المتداولة - الحضارية السلمية - من ناحية أخرى، لتفادي الوقوع في النهايات الحتمية المؤلمة والمنهكة .

وحيث تكون هناك من خيارات عديدة ، تقع علينا مسؤولية توظيفها توظيفاً سياسياً عقلانياً تحمي قضيتنا وشعبنا من مستقبل يكاد يكون مغلقاً جداً مع تحوله في المدى المنظور إلى حقل من حقول تجارب السلاح ونزعاته .

الکرد بين الحق المشروع

والواقع المفروض

✓ بقلم: دلدار قامشلوكي

اعتمدت الحركة الكردية في نضالها و منذ انطلاقتها قبل أكثر من نصف قرن أسلوب النضال السلمي الديمقراطي المستند على قوة الإقناع بغية كسب المزيد من الأصدقاء بين أوساط الحراك السياسي السوري، و قد نجحت القوى السياسية الكردية بعد الفشل لعقود في إيجاد أصدقاء حقيقيين يتفهمون حقيقة وجود الشعب الكردي و حقوقه المشروعة إلى حد كبير و ذلك بعد الانتفاضة الكردية عام ٢٠٠٤م. و قد توج ذلك فعلياً في الوثيقة الأساسية لإعلان دمشق حينها عندما اعتمدت تلك الوثيقة إيجاد حل ديمقراطي و عادل للقضية الكردية في سوريا، و كان ذلك ثمرة جهود مضيئة من بعض السياسيين الكرد الذين استوعبوا البعد الوطني للمسألة الكردية و الاستناد إلى الممكّنات في السياسة و ليس الطموحات أو الأحلام بعيداً عن الشعاراتية و المزادوات الكلامية على اعتبار أن قوة أية قضية لا تنبع من عدالتها فقط بل بمقدار التمكن من كسب المؤيدين و المناصرين لها، كما أن عوامل نجاح أية حركة لا تكمن فقط بمقدار ما تقدمه من توضيحات في سبيل قضيتها بل بفهم الظروف المحيطة و استثمارها لصالحها، فلم يبخل الشعب الكردي يوماً بتقديم التوضيحات الجسيمة في سبيل قضيته و لكنها لم تتوج حتى الآن بتحقيق أياً من حقوقه.

لا شك إن انطلاق إعلان دمشق كإطار للمعارضة السورية اعتبر حينها تطوراً نوعياً في أداها كما لقبته وثيقتها ارتياحاً و رضى في غالبية الأوساط السياسية السورية و الكردية منها خاصة كونها ضمنت لأول مرة اعترافاً مكتوباً بالشعب الكردي و بقضيته من جهة، و لكون ←

المسألة السورية و عدم نضوج الظروف المواتية للتغيير، و بدأ ذلك جلياً في عدم إزالة العقبات التي اعترضت طريق الحوار و متمرس كل جهة خلف آرائها.

إضافة لما سبق و فيما يخص المسألة الكردية فكان لقرار تجميد عضوية الأحزاب الكردية في أطر المعارضة السورية بعد تشكل المجلس الوطني الكردي و للدور السلبي لبعض الأطراف الكردية الأخرى في الحراك الثوري في سوريا أثراً سلبياً على دور و فعالية هذه الأحزاب و بالتالي الكتل في أطراف المعارضة السورية لأنها خسرت الكثير من الأصدقاء الذين كان بإمكانهم لعب دور أكثر ايجابية فيما لو استمرت تلك الأحزاب في عضويتها في تلك الأطر بشكل لا يؤثر على عضويتها في المجلس الوطني الكردي و ذلك يجب ألا يشكل تناقضاً في حال من الأحوال بل تكاملاً و دعماً للجميع.

أخيراً أعتقد بأن الحركة الكردية و خاصة مجلسيها بحاجة إلى مراجعة جديّة لسياساتها و ممارساتها منذ انطلاقتها في العام الماضي و حتى الآن بغية وضع النقاط على الحروف و التمكن من الخروج برؤية واضحة توفر للكثلة الكردية المشتركة إمكانيات الحوار و الاتفاق بعيداً عن محاولات الهيمنة الحزبية و فرض النفوذ بإتباع أساليب و ممارسات تصعيديه و سياسات الأمر الواقع ضمناً لمستقبل الشعب الكردي و حقوقه المشروعة و بدون ذلك لن تتمكن أية جهة مهما علا شأنها أو كبر نفوذها من تحقيق أيّ من أهدافها أو طموحاتها سواء الذاتية منها أو العامة.

١٢ / ٧ / ٢٠١٢ م

الكونغرس التأسيسي لمنظمة لبنان

في بيانها التأسيسي الأول صرحت منظمة لبنان لحزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا بأنها عقدت الكونغرس الأول لأعضاء الحزب ، تناول الاجتماع عدد من القضايا والملفات الهامة على صعيد الوطن السوري ككل ، مستكراً ما تتعرض له المدن والمناطق على امتداد الوطن من أعمال قتل وتدمير وارتكاب أفظع المجازر بحق المواطنين... تخلل الاجتماع انتخاب لجنة قيادية للمنظمة تمثل الحزب في لبنان، وتعمل على تحقيق الأهداف التالية:

- ١- العمل على توحيد الخطاب السياسي لكرد سوريا في لبنان ، في ظل احترام القوانين اللبنانية المعمول بها .
- ٢- عقد لقاءات - كلما سنحت الفرصة - مع مختلف القوى والشخصيات والأحزاب اللبنانية بهدف شرح عدالة القضية الكردية وإدراجها في مختلف المحافل الدولية .
- ٣- العمل على إقامة نشاطات وندوات سياسة وثقافية لمختلف فئات الشعب الكردي في لبنان .
- ٤- نشر ثقافة الحوار بدلاً عن ثقافة العنف في حل كافة القضايا كمبدأ أساسي من مبادئ الحزب .
- ٥- العمل على استحداث مراكز تعليم اللغة الأم بين الأوساط الكردية .

٦- التضامن مع النضال المشروع لكرد لبنان للتمتع بحق المواطنة والمحافظة على هويتهم الثقافية وفق القوانين والداستاتير المرعية .

المسألة الكردية أصبحت تأخذ موقعها الطبيعي كقضية وطنية يقتضي حلها في الإطار الوطني السوري من جهة ثانية، كذلك أصبح ذلك الإعلان وثيقة وطنية يمكن الاستناد عليها في أية حوارات أو مفاوضات مستقبلية بين القوى السياسية السورية المختلفة باعتبارها الحد الأدنى الممكن الاتفاق عليها من جهة أخرى، و قد دفع الكثير من المعارضين حريتهم ثمناً لمواقفهم و آرائهم و دفاعهم عن تلك الوثيقة بحيث أصبحت إحدى أهم التهم الموجهة إليهم في محاكم أمن الدولة هي تعاطفهم مع القضية الكردية و تبنينهم لإيجاد حل لها تلك التهمة التي كانت توجه سابقاً للمعتقلين الكرد فقط و هي (السعي لتغيير كيان الدولة السياسي و الاقتصادي).

إن نظرة تحليلية لواقع الشعب الكردي و لحركته السياسية اليوم و بعد مرور فترة زمنية غير قليلة على إعلان دمشق، و تغير الظروف بفعل الثورة السورية ترافقاً مع لم الشمل الكردي حركة و شعباً بشكل أكبر، و بروز ملامح التغيير في سوريا نلاحظ بأن الحركة الكردية ليست أفضل حالاً مما سبق بل هي في حالة تراجعية مقارنة مع الفترة السابقة من ناحية تمكّنها من إقناع شركاء الوطن بمشروعية حقوق الشعب الكردي و برويتها لسوريا المستقبلية وذلك يعود لأسباب عديدة لعل من أهمها:

انزياح الفكر السياسي للمسألة الوطنية بشكل عام لدى غالبية أطراف المعارضة السياسية نتيجة ما استجدت من ظروف بفعل الثورة السورية أثرت سلباً على رؤيتها للمصلحة الوطنية السورية و ذلك لفقدان استقلالية القرار السياسي الذي أصبح أسيراً لمصالح و أجندات إقليمية و دولية سواء ما يتعلق منها بالشأن السوري العام أو الشأن الكردي الخاص و تحول مركز القرار و تشييته بين العواصم العالمية بذلك أصبحت المصلحة الوطنية السورية تأتي تالياً عن المصالح الفئوية في فكر و ممارسات غالبية التكتلات السياسية السورية المعارضة على اختلاف تلاوينها و تسمياتها.

الجروح نحو التطرف بكل أشكاله الديني، الطائفي، القومي، نتيجة السلوك القمعي للسلطة في تعاملها مع الحراك السلمي أولاً و تصاعد مستوى و وتيرة العنف تالياً على اعتبار أن العنف يولد العنف المضاد و يذكي التطرف مما أدى إلى انكفاء القوى السياسية على ذاتها بدلاً من التواصل و التكامل مع الآخرين و خاصة تلك المصبوغة بالصفة الطائفية أو الإثنية - القومية على مبدأ الحماية الذاتية (أي الذات القومية أو الدينية و الطائفية الخ) من غلبة الفكر التهميشي - الإقصائي مما صعب من إمكانية التوافق و الإتفاق على الأسس الأساسية لسوريا المستقبل.

الضبابية السياسية و عدم وضوح الرؤية حول مستقبل سوريا و طبيعة العلاقة بين المكونات المختلفة و طبيعة الحكم المناسب الذي يرضي جميع الأطراف و الاتجاهات السياسية و العرقية و الدينية مما أدى إلى زعزعة الثقة المهزوزة أصلاً بين كافة المكونات السورية، و تلك الضبابية كانت السبب الأساسي لعدم تمكن الوفد الكردي المشارك في المؤتمرات المختلفة للمعارضة من المشاركة الفعالة و الجدية في الحوار و الإتفاق مع المعنيين حول مستقبل و حقوق الشعب الكردي.

عدم بروز الإرادة السياسية و رغبة الإتفاق بين الفصائل المختلف للمعارضة السورية كنتيجة للتناقضات الدولية حول

” التدخل العسكري التركي سيعقد الأمور ويزيد من سفك الدماء“

والموت الذي تمارسه السلطة». وقال: «حافظ الأكراد طوال الفترة الماضية على سلامة المناطق وعلى السلم الأهلي. وكل ما يحدث أن الأكراد يقومون بتأمين الحماية للمباني وبعض المرافق العامة كي لا تتعرض الممتلكات للنهب والحرق».

واعتبر المسؤول الكردي انه «أمر طبيعي أن يتضامن أكراد سورية مع المعتقل عبد الله أوجلان إلا أن هذه المسألة لا تعني وجود تشكيلات عسكرية لحزب العمال الكردستاني».

وعما اذا كانت الوثيقة الكردية التي اصدرها المجلس الوطني السوري قد طمأنت الأكراد، قال: «في الواقع الاجتماع الذي عقده المجلس الوطني السوري اخيراً في القاهرة لم يكن كما كنا نتمنى. والوثيقة التي أصدرها المجلس في مؤتمر تونس إثر انسحاب الوفد الكردي لم تكن على مستوى التوقعات».

واشار الى ان الاكراد اكدوا «منذ البداية على ثقافة اللاعنف وعلى اخطار العسكرة والتسلح العشوائي بين الناس. الحركة الكردية تطالب دائماً بانتزاع الحقوق عبر الطرق الديمقراطية والسلمية، لذا دعت دائماً الى الكفاح السلمي، لأن استعمال السلاح يؤدي الى تحويل مسار الثورة وتشويه صورتها»، مضيفاً ان «الوسط الكردي معبأة ضد حمل السلاح، ولم يكن في أجندة الأحزاب الكردية أي مشروع لحمل السلاح وعلماً للحفاظ على سلمية الانتفاضة ومازلنا نعمل على ذلك». ونفى شيخ آلي وجود اي عناصر للجيش السوري الحر في المناطق الكردية السورية.

أمين عام حزب «يكي تي» السوري لـ «الراي»: ليس من مصلحتنا الأخذ بنموذج أكراد العراق

بيروت - من ريتا فرج | - الرأي الكويتية الأحد ٢٩ يوليو ٢٠١٢
أكد الأمين العام لحزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سورية (يكي تي) محيي الدين شيخ آلي، أن «الحديث عن سيطرة حزب العمال الكردستاني على بعض المدن الكردية أمر مبالغ فيه، فلا وجود علنياً للحزب في المناطق الكردية وإن كان له مناصرون أو مؤيدون في الوسط الكردي».

وشدد في اتصال هاتفي أجرته معه «الراي» على أن «أكراد سورية ليس من مصلحتهم الأخذ بالنموذج الكردي في العراق»، مضيفاً ان «الوضع في سورية يختلف عما هو في العراق، ومصلحتنا مع مصلحة الشعب السوري في جميع مكوناته. ونحن حريصون على وحدة الأراضي السورية، والديموقراطية وحدها هي الكفيلة في ضمان حقوق الأكراد، لذا نؤكد أن مركزية الدولة طوال خمسين عاماً أثرت في شكل سلبي على الأقاليم والأرياف في جميع انحاء سورية، ونحن نطالب بمبدأ اللامركزية لكل سورية، وتأمين حقوق الأكراد وهذا يتوقف على صوغ مشروع دستور جديد». ورداً على اعلان رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان ان من حق تركيا ملاحقة عناصر حزب العمال الكردستاني داخل الاراضي السورية في حال الضرورة، رأى شيخ آلي أن «هذا التهديد لا يخدم الحدود التركية والسورية بل يزيد من الاخطار. ليس من مصلحة تركيا أن تتدخل في سورية، لأن أي تدخل عسكري بحجة ملاحقة حزب العمال الكردستاني سيعقد الأمور وسيؤدي الى مزيد من سفك الدماء».

وقال ان «تصريحات اردوغان منذ ١٧ شهراً من عمر الانتفاضة السورية متناقضة. والاعلام التركي يعمل على تضخيم دور حزب العمال الكردستاني».

وأوضح شيخ آلي أن «انسحاب الجيش السوري من المناطق الكردية يعود الى أن هذه المناطق آمنة سواء في القامشلي أو غفرين أو المدن الكردية الأخرى، بحكم تأكيد الأكراد على الانتفاضة السلمية»، لافتاً الى أن «هذا الهدوء دفع آلاف العوائل العربية الى النزوح في اتجاه هذه المناطق هرباً من جحيم القتل



الحرية للمعتقلين السياسيين ولناضلي شعبنا الكردي في سجون البلاد

راسلونا على العنوان التالي:

Yekiti990@hotmail.com